

قرارات للمجلس التشريعي الفلسطيني تطالب الرئيس

محمود عباس بتأليف حكومة جديدة

رام الله، ٣/١٠/٢٠٠٥ •

أولاً: تعليق إجراءات حجب الثقة عن الحكومة والطلب من السيد الرئيس محمود عباس تشكيل حكومة خلال أسبوعين من تاريخه، قادرة على تحقيق ما يلي وفقاً لتوزيع المهام والصلاحيات الواردة في القانون:

- ١ - توفير الأمن بالمعنى الشامل للمواطن الفلسطيني وإنهاء حالة الفلتان الأمني وفوضى السلاح وتعدد السلطات.
- ٢ - الاستمرار في نهج الإصلاح ومحاربة الفساد وتقديم المتورطين للقضاء.
- ٣ - توفير المناخات اللازمة لإجراء الانتخابات التشريعية في موعدها المحدد بدون إبطاء، أو تأخير، أو مماطلة.

ثانياً: فصل وزارة الداخلية والأمن الوطني إلى وزارتين، وفقاً للاختصاص والقانون.

ثالثاً: العمل من أجل توفير كافة الإمكانيات والتجهيزات اللازمة للمؤسسة الأمنية دون إبطاء أو تأخير لحفظ النظام العام.

رابعاً: العمل على إيجاد سلطة قضائية مستقلة قادرة على جلب الحقوق وصيانتها وتوفير العدالة للبلاد.

خامساً: تحميل كافة القوى السياسية والفصائل المسلحة المسؤولية، ودعوتها إلى العمل الجاد من أجل إنهاء مظاهر فوضى السلاح والفلتان الأمني وتعدد السلطات وظاهرة أخذ القانون باليد، والتأكيد على أن إنهاء هذه الحالة هي مسؤولية جماعية في ظل مفهوم سيادة القانون.

سادساً: إقالة كافة رؤساء الأجهزة الأمنية ونوابهم الذين فشلوا في أداء مهامهم، وذلك بشكل لائق، وتعيين كوادر فلسطينية جديدة قادرة على القيام بمسؤولياتهم تجاه السلطة والشعب وفقاً للقانون.